

رئيس الهيئة

قرار رقم (١٤٦٦) لسنة ٢٠٢٣

صدر بتاريخ: ١١ / ٦ / ٢٠٢٣

بشأن إعادة تشكيل لجنة دائمة لفض المنازعات في مجال التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وعلى قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٩٢٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لفض المنازعات في مجال التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٥٥٥) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لفض المنازعات في مجال التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٥٢٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد اختصاصات السيد الدكتور/ رئيس الهيئة والسادة النواب والمساعدين، وعلى لائحة الموارد البشرية بالهيئة،

قرر

المادة الأولى

تعديل المادة الأولى من قرار رئيس الهيئة رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٢٢ سالف الذكر لتكون على النحو الآتي:
تشكل لجنة دائمة لفض المنازعات في مجال التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي، برئاسة الأستاذ الدكتور/ اسلام عزام – نائب رئيس الهيئة، وعضوية كل من:

- | | |
|---|--|
| كبير مستشاري رئيس الهيئة (نائب رئيس اللجنة) رئيس الاتحاد المصري للتأمين. الأمين العام للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين. رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأمين. رئيس الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة. رئيس الإدارة المركزية لإعادة التأمين. مدير عام الإدارة العامة لشكاوى التأمين. | المستشار/ رضا عبد المعطى السيد الأستاذ / علاء الزهيري السيد الأستاذ/ مؤمن مختار السيد الدكتور/ عادل محمد حسين السيد الدكتور/ محمود سماحة السيد الدكتور / خالد محمد تهامي السيد الأستاذ / طارق عبد السلام |
|---|--|



رئيس الهيئة

ويقوم بأعمال مقرر اللجنة الأستاذة / منى سامي يس مدير إدارة التأمينات العامة بالإدارة المركزية لشكاوى المتعاملين.

المادة الثانية

فيما عدا التعديل المشار اليه بالمادة السابقة يستمر العمل بباقي أحكام قرار رئيس الهيئة رقم ٩٢٦ لسنة ٢٠١٨.

المادة الثالثة

يلغى العمل بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥٥٥) لسنة ٢٠٢٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤.

المادة الرابعة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح